برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2013/6/6

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها

البند 9 من جدول الأعمال

للموافقة

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2013/9-A/2
21 May 2013
ORIGINAL: ENGLISH

المشروعات الإنمائية - اليمن 200432

المساعدة الغذائية لتشجيع تعليم البنات	
عدد المستفيدين	294 000
مدة المشروع	24 شهرا (يوليو/تموز 2013- يونيو/حزيران 2015)
كمية الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	11 160 طن متري
التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	5 062 680
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	8 899 912

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي في القاهرة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى): السيد محمد دياب <mohamed.diab@wfp.org>

المدير القطري: السيد B. Parajuli <bishow.parajuli@wfp.org>

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645/2558)

ملخص

يواجه اليمن أزمة إنسانية متنامية مع ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وتزايد الفقر، وانهيار الخدمات الاجتماعية، وتناقص الموارد، والنزاع الداخلي، وانعدام الاستقرار السياسي. وقد وجدت دراسة استقصائية أجراها **البرنامج** مؤخراً أن ربع السكان – 5 ملايين نسمة – يعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي، في حين أن 5 ملايين آخرين معرضون لخطر أن ينضموا إلى هؤلاء. ويعتبر معدل سوء التغذية لدى الأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم: إذ يصيب الهزال 13 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر والتقزم 47 في المائة. والفجوات بين الجنسين كبيرة في مجال التعليم: فنسبة معرفة القراءة والكتابة لدى النساء هي 38 في المائة بينما تبلغ 71 في المائة بين الرجال؛ ونسبة التسجيل في المدرسة الابتدائية هي 65 في المائة للبنات و85 في المائة للبنين؛ كما أن الإناث يشكلن نسبة 60 في المائة من الأطفال في سن المدرسة الذين لا ينخرطون في المدارس.

وتتمثل أهداف المشروع الإنمائي هذا في معالجة الفجوات بين الجنسين في التعليم والتخفيف من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وستستهدف أنشطته 000 35 من التلميذات بتقديم حصص أسرية منزلية يستفيد منها 000 294 نسمة من السكان.

ويبني المشروع على البرنامج القطري 104350، الذي دلّل على أن الحوافز الغذائية تشجع الأسر على تسجيل بناتها في مدارس التعليم الأساسي والثانوي وعلى إبقائهن فيها، مما يساعد على الحد من الفجوة بين الجنسين في التعليم. ويستند المشروع إلى توصيات تقييم عام 2011 للحافظة القطرية وهو يتفق مع أهداف الحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2012-2015) والهدفين الاستراتيجيين 4 و5 والأهداف الإنمائية للألفية 1 و2 و3.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لليمن 200432 "المساعدة الغذائية لتشجيع تعليم البنات" (WFP/EB.A/2013/9-A/2)، رهناً بتوفر الموارد.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل الأوضاع

1- يعتبر اليمن من أقل البلدان نمواً وهو بلد منخفض الدخل ويعاني من العجز الغذائي. ويحتل اليمن المرتبة 160 من أصل 186 بلداً على مؤشر التنمية البشرية[1]؛ وهو الحادي عشر بين أكثر البلدان تأثراً بانعدام الأمن الغذائي في العالم.[2] واليمن أحد أشد البلدان فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يقدر الدخول الوطني الإجمالي للفرد الواحد بمبلغ 1 375 دولاراً أمريكياً في السنة.[3] وقد كان شديد التأثر بارتفاع أسعار الأغذية وأسعار الوقود وبالأزمة المالية. وارتفع معدل الفقر من 35 في المائة في عام 2006 إلى 38 في المائة في 2008 ثم إلى 45 في المائة في 2012.[4]

2- وخلال السنتين الماضيتين، تضاعفت صعوبات الحالة الإنسانية المتزايدة التعقيد. فانعدام الاستقرار السياسي في عام 2011، والنزاعات في اليمن الشمالي والجنوبي، والصدامات العنيفة في المدن بين القوات الحكومية والمحتجين المناوئين للحكومة ورجال القبائل، كلها أضرت بشبكات نقل الأغذية وبالقطاع التجاري. وأدى إضعاف المؤسسات الحكومية، وتراجع الخدمات الاجتماعية، والنقص المزمن في الوقود إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي الحرجة أصلاً.

3- ويستورد اليمن 90 في المائة من احتياجاته من القمح و100 في المائة من احتياجاته من الأرز – وهما المادتان الغذائيتان الأساسيتان – مما يجعله يتأثر بتغيرات بأسعار الأسواق الدولية. وقد ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية بنسبة 46 في المائة منذ يناير/كانون الثاني 2011، الأمر الذي أثر على حياة ملايين الأسر، وكثير منها ينفق ثلث دخله على الخبز وحده؛ ويعتبر 97 في المائة من الأسر الريفية الفقيرة من مشتري الأغذية الصافين. وفي المناطق الحضرية، أبلغت ربع الأسر عن تناقص قدرتها على شراء الأغذية بسبب انعدام الأمن.

4- وقد وجدت الدراسة الاستقصائية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية التي أجراها **البرنامج** في عام 2012 أن 22 في المائة من السكان – 5 ملايين نسمة – يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد،[5] بالمقارنة بنسبة 12 في المائة - 2.7 مليون نسمة – في عام 2009. وهناك 5 ملايين آخرين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل وهم معرضون للتدهور بسبب الصدمات المتواصلة. وكان نصف السكان عاجزين عن شراء أو إنتاج ما يكفي من الغذاء للبقاء. كما أن مؤشرات التنمية الاجتماعية، من قبيل سوء التغذية لدى الأطفال والوفيات النفاسية والتحصيل التعليمي، جميعها ضعيفة للغاية.

5- ووجدت الدراسة الاستقصائية أن نسبة انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون الخامسة من العمر على الصعيد الوطني تبلغ 13 في المائة. وترتفع هذه النسبة في محافظة الحديدة لتصل إلى 28 في المائة، أي فوق الحد الأدنى الحرج[6]. وبلغ نسبة سوء التغذية المزمن والتقزم بين الأطفال دون الخامسة من العمر نسبة مثيرة للجزع هي 47 في المائة على المستوى الوطني، بينما ارتفعت إلى 60 في المائة في بعض المحافظات. أما تصنيف اليمن من حيث التقزم فهو "عال جداً".

---

[1] ترتيب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2012. أنظر http://hdr.undp.org/en/statistics

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. تقرير التنمية البشرية لعام 2013. نيويورك.

[3] انظر: دليل الجيب للإحصاءات العالمية، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. نيويورك.

[4] برنامج الأغذية العالمي. 2012. حالة الأمن الغذائي والتغذية في اليمن، 2012. الدراسة الاستقصائية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية. صنعاء.

[5] برنامج الأغذية العالمي. الدراسة الاستقصائية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية. انعدام الأمن الغذائي "الحاد" يعادل درجة استهلاك الأغذية الضعيف؛ وانعدام الأمن الغذائي "المعتدل" يعادل الدرجة الحدية؛ أما الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي فهم المجموع مع درجة ضعيف أو حدي.

[6] يعتبر انتشار الهزال بنسبة 5-9 في المائة "ضعيفاً"، وبنسبة 10-14 في المائة "خطيراً"، وبنسبة تزيد على 15 في المائة "حرجاً". يعتبر انتشار التقزم بنسبة 20-29 في المائة "متوسطاً"، وبنسبة 30-39 في المائة "مرتفعاً"، وبنسبة 40 في المائة "مرتفعاً جداً". منظمة الصحة العالمية، 1995. القيم الحدية ذات التأثير على الصحة العامة. جنيف. www.who.int/nutgrowthdb/en

6- وهناك دورة فقر واضحة في كثير من مناطق اليمن. فالنساء الفقيرات يرتفع لديهن احتمال أن يكن أميات وأن يعانين من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية بالمقارنة مع نساء الأسر الأكثر غنى. كما أن النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية معرضات بصورة متزايدة لخطر ولادة أطفال منخفضي الوزن عند الولادة.

7- ويبلغ معدل الأمية لدى الكبار 41 في المائة - وترتفع هذه النسبة إلى 60 في المائة بين النساء بالمقارنة بنسبة 21 في المائة بين الرجال.[7] والفروق بين المناطق كبيرة. فالمناطق الجبلية في الشمال تعاني من أعلى المستويات. ومعدل الأمية لدى النساء والبنات في المناطق الريفية هو ضعف هذا المعدل في المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة تسجيل البنات في المدرسة في صنعاء 92 في المائة، أي ثلاثة أضعاف نسبة الـ 36 في المائة في محافظة الجوف.[8] وتؤدي هذه التباينات إلى فجوات في إمكانية حصول النساء على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي عام 2011، وللسنة السادسة على التوالي، كان ترتيب اليمن هو الأخير في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين.[9]

8- ومع أن اليمن حقق تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية – وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي[10] - فإن هناك تباينات كبيرة لا تزال مستمرة في تسجيل وحضور البنات وأطفال الريف في المدارس. وقد ارتفعت معدلات التسجيل الإجمالية في الصفوف 1 إلى 9 من 67 في المائة في 2003 إلى 75 في المائة في 2008،[11] غير أن معدل تسجيل البنات كان 65 في المائة بالمقارنة بمعدل تسجيل البنين البالغ 85 في المائة. و60 في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدارس هم من الإناث. وتشمل العقبات الهيكلية التي تعترض سبيل مشاركة البنات في التعليم الافتقار إلى مدارس منفصلة لكل من الجنسين وتفضيل الأبوين لتعليم البنين. ومع تدهور الحالة الأمنية، تتزايد أمام الحكومة صعوبة تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليم في المناطق المتأثرة بالنزاع.

9- وترد السياسات الإنمائية الحكومية في الرؤية الإستراتيجية 2025 التي أصدرتها الحكومة والتي تهدف إلى تعزيز التقدم نحو بلوغ اليمن وضع بلد متوسط الدخل ذي تنمية بشرية متوسطة. وتتمثل الأهداف في زيادة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – وخصوصاً في ميادين الصحة والتعليم وتنظيم الأسرة وتخفيف الفقر وخلق الوظائف والحصول على المياه – وذلك من خلال الخطة الخمسية الحكومية الإنمائية للحد من الفقر 2011-2015، مع أن هذه الخطة تعطلت في 2011 بسبب الأوضاع السياسية القلقة.

التعاون في الماضي والدروس المستفادة

10- يقدم **البرنامج** المساعدة إلى اليمن منذ عام 1967: وقد غطت المشاريع المبكرة مجموعة من الأنشطة والمستفيدين، غير أن المساعدة بعد توحيد البلاد في عام 1992 تركزت على التعليم الابتدائي وتوفير الحوافز لتسجيل البنات. وقدمت المساعدة الغذائية لقطاع التعليم من خلال المشروع الإنمائي 4695 حتى عام 2001؛ وشمل أول برنامج قطري للبرنامج في اليمن عنصراً يشجع الحصول على التعليم الأساسي، وذلك خلال الفترة 2002-2006.

[7] حكومة اليمن والبنك الدولي. *دراسة استقصائية عن الميزانية الأسرية (2005-2006)*. صنعاء.

[8] استناداً إلى آخر البيانات المتوفرة، وهي عن عام 2007.

[9] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2012. المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2012. جنيف.

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. تقرير اليمن عن الأهداف الإنمائية للألفية. صنعاء. متاح في الموقع:
http://www.undp.org.ye/reports/14d060f9f388b7MDG%20Yemen%20English.pdf

[11] اليونيسيف. *نظرة سريعة إلى اليمن*، 2003-2008. نيويورك

11- وتمشياً مع خطة التنمية الوطنية اليمنية للفترة 2006-2010 وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2007-2011، شمل البرنامج القطري 104350 (يناير/كانون الأول 2007 – يونيو/حزيران 2013) عنصراً يشجع على تسجيل وحضور البنات في جميع الصفوف بهدف الحد من الفجوة بين الجنسين من خلال الحوافز الغذائية وتشجيع الأسر على تسجيل بناتها وإبقائهن في التعليم. وارتفع تسجيل البنات بنسبة 60 في المائة في المدارس الريفية الـ 1 300 المستهدفة في 19 محافظة ، بل إنها تجاوزت نسبة تسجيل البنين في بعض الحالات.

12- وعلى الرغم من حملات التوعية والعمل على حشد الموارد، فقد كان البرنامج القطري 104350 يعاني من نقص التمويل إلى حد كبير. وأدى ذلك إلى انخفاض حجم الحصص الغذائية وإنقاص تواتر التوزيع وهبوط عدد المستفيدين. وفي عام 2010، تلقى 77 في المائة من التلميذات المستهدفات ما لا يزيد عن حصة واحدة مخفضة بدلاً عن الحصص الثلاث الكاملة، ولم يصل التوزيع، في المرة الوحيدة عام 2011، إلا إلى 59 000 تلميذة من العدد المخطط له والبالغ 115 000 تلميذة.

13- ونظراً لفعالية الحصص المنزلية في زيادة تسجيل البنات، أوصى تقييم الحافظة القطرية لعام 2011 بأن يواصل **البرنامج** هذا الدعم وأثنى على نظام **البرنامج** الخاص باللوجستيات والتوزيع في اليمن. كما أشار التقييم إلى الحاجة إلى تحسين التنسيق مع أصحاب المصلحة على المستوى المحلي.

14- وتشمل حافظة **البرنامج** في اليمن لعام 2013 ما يلي: 1) المشروع الإنمائي 200432؛ 2) عملية الطوارئ 200451 التي تهدف إلى تحسين استهلاك الأغذية بين الأسر والنازحين والعائدين من المعانين من انعدام الأمن الغذائي؛ 3) العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200305 التي تدعم اللاجئين؛ 4) العملية الخاصة 200130 التي تقدم الخدمات الجوية.

التركيز الاستراتيجي في المشروع الإنمائي

15- تتمثل أهداف هذا المشروع الإنمائي في التصدي للفجوات بين الجنسين في التعليم وتخفيف الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وهو بذلك يسهم في الأهداف الإنمائية للألفية 1 و2 و3.[12] والمشروع متوائم مع الهدفين الاستراتيجيين 4 و5،[13] ومع التزامات **البرنامج** المعززة في مجال سياسة المرأة والمساواة بين الجنسين[14].

16- ويستجيب المشروع للسياسات التعليمية لدى الحكومة على النحو المعروض في الخطة الإنمائية للحد من الفقر للفترة 2011-2015. وقد تم وضعه بالتشاور مع وزارة التربية والتعليم عملاً على ضمان تكامله مع الأولويات الوطنية في معالجة ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة والرسوب وإعادة السنة. كما يتفق المشروع مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية(2012-2015) وإطار الأمم المتحدة المشترك لدعم العملية الانتقالية في اليمن (2012-2014)، وخصوصاً في مساهمته بتطوير بناء السلام. و**البرنامج** على اتصال بصندوق الرفاه الاجتماعي والشركاء بهدف مواءمة نهُج **البرنامج** مع التحويلات النقدية المشروطة المجربة في قطاع التعليم.

[12] الأهداف الإنمائية للألفية: الهدف 1 – القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ الهدف 2 – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ الهدف 3 –تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[13] الهدف الاستراتيجي 4: الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين؛ الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية.

[14] الوثيقة WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1.

17- ويهدف المشروع إلى تحقيق الحصائل التالية:

- زيادة تسجيل البنات في المدارس التي تتلقى المساعدة من **البرنامج** (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- زيادة نسبة البنات المتخرجات من المدرسة الثانوية (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- الحد من التباين بين الجنسين في تسجيل البنات والبنين في المدارس الابتدائية والثانوية التي تتلقى المساعدة من **البرنامج** (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- زيادة قدرات النظراء الحكوميين فيما يتعلق برصد مؤشرات مستوى الحصائل والإبلاغ عنها في برامج التغذية في المدارس التي تتلقى المساعدة من **البرنامج** (الهدف الاستراتيجي 5).

18- وسيستهدف المشروع 35 000 تلميذة في كل سنة دراسية – 42 000 ككل – بالحصص الغذائية المنزلية للبنات اللاتي يداومن في المدرسة خلال ما لا يقل عن 80 في المائة من الأيام الدراسية في كل نصف سنة دراسية. وستسهم الحصص في السلة الغذائية للأسر المستفيدة.

19- ونظراً لوجود نقص في التغذية لدى الأمهات ولسوء الوضع التغذوي للأطفال، فإن تعليم البنات حتى الصف 12 يشكل نقطة الانطلاق لتعزيز حياة أجيال المستقبل، والمرأة المتعلمة الصحيحة الجسم تلد وتربي أطفالاً أفضل صحة.

20- وقد أدت التوقعات التي لم يتم الوفاء بها فيما يتعلق بموارد المشرعات إلى تخفيض كبير في حجم هذا المشروع إذا ما قارناه بمشاريع **البرنامج** السابقة للتغذية المدرسية. وسيجري من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة تحديد الأولويات في المجالات التالية: 1) مؤشرات الأمن الغذائي والتعليم؛ 2) زيادة فعالية حافظة **البرنامج** نتيجة تلاقي الأنشطة؛ 3) الكفاءة في إدارة التوريد؛ 4) تحسين الفوائد المتأتية عن الشراكات والاشتراك في الأماكن مع أصحاب المصلحة. وسيجري تحديد فرص تمويلية جديدة بغية استعادة حجم المشروع السابق ونطاقه. وسيتم تحديد الأولويات عام 2012 على أساس نتائج الدراسة الاستقصائية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية والدعم الذي يقدمه **البرنامج** في مجال التعليم في السنة الدراسية 2013/2012.

21- وسيستهدف المشروع المدارس العامة في المناطق الريفية. وسيختار **البرنامج** ووزارة التربية والتعليم المدارس في كل ناحية على أساس نتائج الدراسة الاستقصائية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية لعام 2012. أما معايير الاستهداف فستشمل أوضاع انعدام الأمن الغذائي والفقر على المستوى المحلي، ومستويات التسجيل المنخفضة والفجوات الكبيرة بين الجنسين وقدرة المدارس على استيعاب المزيد من التلميذات ومواقع المدارس بالنسبة للمدارس غير المستهدفة تفادياً لانتقال البنات إلى مدارس أخرى.

الجدول 1: المستفيدون حسب السنة

	التلميذات	أعضاء الأسرة		المجموع
		الرجال/البنون	النساء/البنات*	
2013	35 000	122 990	122 010	**245 000**
2014	42 000	147 588	146 412	**294 000**
2015	35 000	122 990	122 010	**245 000**
المجموع**	**42 000**	**147 588**	**146 412**	**294 000**

* بما في ذلك التلميذات.

** مجموع المستفيدين يراعي انتقال التلميذات من سنة دراسية إلى أخرى.

22- وسيكون هناك ثلاث عمليات توزيع للحصص المنزلية خلال السنة الدراسية، وستغطي الأولى منها الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2013.

23- وتراعي الأغذية المقترحة أفضليات الأسر. فالقمح يفضل عادة على طحين القمح لأن الناتج الثانوي من الطحن يمكن أن يستخدم كعلف للحيوانات كما أن للقمح عمر تخزيني أطول. وستتلقى كل تلميذة في كل عملية توزيع 50 كغ من القمح و3 لترات من الزيت النباتي المقوى (أنظر الجدول 2)، أي 150 كغ من القمح و9 لترات من الزيت النباتي المقوى في السنة.

الجدول 2: الحصص الغذائية الأسرية

نوع الأغذية	
القمح (التوزيع بالكيلوغرام للتلميذة الواحدة)	50.0
الزيت النباتي (التوزيع بالكيلوغرام للتلميذة الواحدة)	2.7
عدد أيام الإطعام في السنة	180.0

24- ويبين الجدول 3 مجموع احتياجات المشروع من الأغذية.

الجدول 3: مجموع الاحتياجات من الأغذية *(بالطن المتري)*

القمح	10 587
الزيت النباتي	573
المجموع	**11 160**

25- وسيجري تنسيق المشروع على أساس مشترك بين **البرنامج** ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومديرية التغذية المدرسية في وزارة التربية والتعليم، وذلك ضماناً لأن يكون التنفيذ مكملاً للخطة الوطنية لمعالجة الانقطاع عن الدراسة والرسوب وإعادة السنة ومشاكل من قبيل ازدحام الصفوف وعدم كفاية المدرسين – وخصوصاً المدرسات – ونقص مؤهلات المدرسين وعدم كفاية المباني. ويشدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تحسين الإدارة، مما يعكس شواغل تتعلق بالمساءلة في اليمن، الأمر الذي سيؤخذ في الاعتبار أثناء تنفيذ المشروع ورصده.

26- وكعضو في برنامج الأمم المتحدة القطري، يؤيد **البرنامج** إعلان الشراكة الخاص بإستراتيجية تطوير التعليم الأساسي[15] الذي يشارك فيه كل من الحكومة والمانحين والشركاء. وسيجري استغلال أوجه التآزر من خلال الشراكات مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية لدعم تخطيط الأنشطة وتنفيذها وخصوصاً حملات التخلص من الديدان وتنفيذ مجموعة التدابير الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، والتي تشمل تدريب المدرسات. وسيجري استكشاف الروابط المحتملة بمبادرات من قبيل توسيع نطاق التغذية، وذلك بغية مواصلة التوعية فيما يتعلق باحتياجات الفتيات المراهقات.

27- وسيواصل **البرنامج** إدراجه للبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في عملياته وسيشرك النساء في لجان الأغذية وغيرها من هيئات صنع القرار. ويسهم دعم **البرنامج** لتعليم البنات إسهاماً مباشراً في تمكين المرأة.

28- وترويجاً للملكية الوطنية، سيجري تعزيز قدرات النظراء على إدارة التدخلات التي يدعمها **البرنامج** ورصدها والإبلاغ عنها. وستشمل التحسينات المؤسسية تعزيز تقاسم المعارف بين مستوى المحافظات والمستوى المركزي وتحسين

[15] يتمثل الهدف من الإعلان في تنسيق جهود مجتمع المانحين ومضاعفة أثر التدخلات التي تدعم الحكومة في تحقيق الأهداف التعليمية. أما مجموعة الشركاء فهي تشمل ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة واليونيسيف والبنك الدولي.

إدارة البيانات بهدف قياس النتائج. وسيدعم ذلك اللامركزية من خلال تنمية القدرات على مستوى المحافظات، بل وعلى مستوى النواحي في نهاية المطاف. وترتبط تنمية قدرات الشركاء على تنفيذ البرامج ورصد المؤشرات الجنسانية والإبلاغ على أساس النتائج بهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة ترويجاً لحسن الحوكمة.

29- وتمشياً مع إستراتيجية التعليم الوطنية، سيعمل **البرنامج** مع رابطات أولياء الأمور/المدرسين على رصد توزيع الأغذية وتعبئة المجتمعات المحلية لدعم تعليم البنات حتى المرحلة الثانوية وتقديم الدعم العيني للمدرسين المعينين من المناطق الأخرى. وستشمل أنشطة الدعوة الترويج لعضوية النساء في الرابطات للمساهمة في التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية.

30- كما سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية على تسليم المسؤوليات لوزارة التربية والتعليم في نهاية المطاف. وستوضع إستراتيجية الانتقال بصورة مشتركة مع النظراء الحكوميين وستسترشد بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة العملية الانتقالية الوطنية.

إدارة البرامج ورصدها وتقييمها

31- ستكون مديرية التغذية المدرسية في وزارة التربية والتعليم الشريك الرئيسي **للبرنامج**.

32- وعملاً على ضمان شراء الأغذية في الوقت المناسب والحد من مخاطر التأخيرات ولتوفير التكاليف، سيقوم **البرنامج** بشراء الأغذية محلياً، شريطة أن تكون الأسعار تنافسية وأن تكون الأسواق مستقرة.

33- وتتطلب التضاريس الصعبة ومحدودية الهياكل الأساسية والقيود الأمنية في اليمن توفر قدرة لوجستية كافية تضمن عدم انقطاع التوريدات إلى المستفيدين. ولتعزيز الإدارة المعززة لسلسلة التوريد أهمية أساسية لضمان وصول التوريدات في وقتها والحفاظ على المستويات المثلى للمخزونات. وسيحتفظ بمخزونات للطوارئ تكفي لمدة شهر واحد إذا سمح بذلك توافر الموارد.

34- وسيكون **البرنامج** مسؤولاً عن النقل من الموانئ إلى المستودعات المركزية ومستودعات المحافظات، كما سيدير النقل إلى المدارس بالاشتراك مع مديرية التغذية المدرسية في وزارة التربية والتعليم. وفي سياق نقل المسؤولية تدريجياً إلى الحكومة، ستتزايد مشاركة النظراء في عمليات الموانئ والنقل الرئيسي. ورهناً بتوفر التمويل، فإن تنمية القدرات ستشمل ما يلي: 1) استعراض اللوجستيات لتخصيص إدارة سلسلة التوريد لأحد الكيانات الحكومية المركزية؛ 2) تدريب النظراء على عمل المستودعات، وتبخير مخازن الأغذية في المراكز الصحية، وعمليات الموانئ، وعقود النقل، وتتبع الأغذية؛ 3) تبادل الزيارات مع مشاريع **البرنامج** الأخرى في المنطقة.

35- وسيجري استصلاح المستودعات والمعدات على مستوى المحافظات. وسيواصل **البرنامج** تغطية تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة نظراً للقيود المالية التي تعاني منها الحكومة.

36- وسيشمل الرصد الميداني المشترك بين **البرنامج** واليونيسف ووزارة التربية والتعليم زيارات عشوائية إلى المدارس، رهناً بالموافقات الأمنية. وسيقوم **البرنامج** ووزارة التربية والتعليم بتحليل معدلات التسجيل السنوي والانقطاع عن الدراسة والانتقال من صف إلى آخر بالنسبة للبنات في المدارس التي تتلقى مساعدة **البرنامج**، وذلك بهدف تتبع التقدم المحرز.

وسيعمل **البرنامج** وشركاؤه على استقطاب التأييد في صفوف النظراء الوطنيين لتحقيق هذه الأهداف من خلال إستراتيجية التعليم الوطنية.

37- وستوضع بصورة مشتركة مع النظراء والشركاء اختصاصات التقييم الخارجي لمنتصف المدة في عام 2014. وسيقدر التقييم المنجزات المتحققة على أساس معايير قياس الأداء في مصفوفة النتائج.

إدارة المخاطر

38- يخضع المشروع لمخاطر سياقية وبرنامجية ومؤسسية، وستتخذ تدابير التخفيف الخاصة بها على النحو التالي:

39- يمكن لتزايد النزاع وانعدام الأمن أن يجبرا **البرنامج** على تعليق المشروع أو تقليصه أو تأخيره في بعض المناطق. وسيواصل **البرنامج** تحديث تقديره للمخاطر وتدابيره الخاصة بالاستعداد للطوارئ وإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالطوارئ المفاجئة. وستضمن مديرية التغذية المدرسية توزيع أغذية **البرنامج** في المناطق التي لا تتمتع الأمم المتحدة بإمكانية الوصول إليها. ويعمل **البرنامج** على تحسين صلاته المحلية، بأمور منها مثلاً الشراء والتموين المحلي. وسيقوم المكتب القطري بتنقيح العمليات في حال تزايد النزاع أو ارتفاع أسعار الأغذية والوقود.

40- ويمكن للنقص في الموارد أن يجبر **البرنامج** على تقليص حجم الحصص و/أو تواتر التوزيعات و/أو عدد المستفيدين. ومع ذلك، سيواصل **البرنامج** أنشطته الخاصة بالدعوة وبجمع الأموال من المانحين بغية تحديد مصادر جديدة للتمويل، وهي مصادر يمكن أن تشمل شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وستنشأ فرص للتآزر من تشارك **البرنامج** في قيادة مجموعة الأمن الغذائي وعملية الأمم المتحدة للنداءات المشتركة.

41- ونظراً لاحتمال أن تكون الرقابة والرصد محدودين إذا تعذر وصول الموظفين الدوليين إلى منطقة المشروع، فإن **البرنامج** يعمل حالياً على تحديد مجموعة من الشركات القادرة على تقديم الدعم عند الضرورة.

42- ويتبع فريق الأمم المتحدة للإدارة الأمنية توصيات إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحد من عدد الموظفين الدوليين في اليمن. ويمتثل **البرنامج** للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا ومعايير الاتصالات الأمنية الدنيا واللوائح الناظمة لاستخدام المركبات المصفحة ومعدات حماية العاملين. وستتلقى المكاتب الفرعية أجهزة إضافية للاتصالات أو أية بنود أخرى تمكّن من الامتثال إن اقتضى الأمر.

43- وقد تلقى موظفو **البرنامج** تدريباً كاملاً على الأمن والاتصالات اللاسلكية. وفي المناطق التي تتطلب الحركة فيها مرافقة عسكرية، توضع الترتيبات مع المكتب القطري أو المكاتب الفرعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الخارجية.

44- ومنعاً للفساد والاستيلاء على الموارد أو الأغذية، سيرصد **البرنامج** التوزيع وسيسجل جميع المعاملات المالية وسيمتثل لمتطلبات الإبلاغ والمساءلة بموجب اتفاق المستوى الميداني مع الشركاء المتعاونين.

الملحق الأول – ألف

توزيع تكاليف المشروع			
الأغذية[1]	**الكمية** ***(طن متري)***	**القيمة** ***(بالدولار الأمريكي)***	**القيمة** ***(بالدولار الأمريكي)***
الحبوب	10 587	4 541 823	
الزيوت والدهون	573	520 857	
مجموع الأغذية	**11 160**	**5 062 680**	
المجموع الفرعي للأغذية			5 062 680
النقل الخارجي			50 711
النقل الداخلي والتخزين والمناولة			1 609 495
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			599 345
تكاليف الدعم المباشرة[2] (انظر الملحق الأول – باء)			995 444
مجموع التكاليف المباشرة للبرنامج			**8 317 675**
تكاليف الدعم غير المباشرة (7 في المائة) [3]			582 237
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**8 899 912**

[1] هذه سلة أغذية افتراضية وضعت لأغراض الميزنة والموافقة. ويمكن أن تتباين محتوياتها.

[2] رقم إرشادي للإحاطة. ويجري استعراض مخصصات تكاليف الدعم المباشرة سنويا.

[3] يجوز للمجلس التنفيذي أن يغيِّر معدل تكاليف الدعم غير المباشرة أثناء فترة المشروع.

الملحق الأول – باء

متطلبات الدعم المباشر *(دولار أمريكي)*	
تكاليف الموظفين والتكاليف المتعلقة بهم	
الموظفون الفنيون الدوليون	449 112
الموظفون المحليون – الموظفون الوطنيون	139 095
الموظفون المحليون – الخدمات العامة	81 403
مدفوعات المخاطر وبدل المشقة	97 726
الخبراء الاستشاريون الدوليون	22 000
الخبراء الاستشاريون المحليون	8 000
سفر الموظفين في مهام رسمية	33 824
المجموع الفرعي	**831 159**
النفقات المتكررة	
إيجار المرافق	8 724
المنافع العامة	14 675
لوازم المكاتب والمواد المستهلكة الأخرى	2 048
خدمات الاتصالات	13 170
تكلفة تشغيل المركبات وصيانتها	24 000
إقامة المكاتب وإصلاحها	17 064
خدمات منظمات الأمم المتحدة	8 590
المجموع الفرعي	**88 271**
تكاليف المعدات والتكاليف الرأسمالية	
إيجار المركبات	20 400
معدات الاتصالات	13 352
تكاليف الأمن المحلية	42 262
المجموع الفرعي	**76 014**
مجموع تكاليف الدعم المباشرة	**995 444**

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	الافتراضات والمخاطر
مجال الأولوية 2 في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الوصول المستدام والمنصف للخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة لتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تتمثل أهداف الأمم المتحدة في دعم أهداف الحكومة المتمثلة بتنمية الموارد البشرية الوطنية، من خلال ضمان إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة للجميع، بمن فيهم الضعفاء المتأثرون بالنزاع والكوارث الطبيعية، وضمان كون التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موزع بصورة متماثلة على جميع المناطق وعلى مستوى الجنسين والمستويات الاجتماعية.		
الحصيلة 3 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: بحلول عام 2015، تمكّن الفئات الضعيفة والنواحي المحرومة (بما فيها تلك التي تعاني من حالات طوارئ إنسانية) من تحسين حصولها على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة	**مؤشرات نتيجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** ➢ 3-1 المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الأساسي: خط الأساس: المجموع 69 في المائة؛ البنون 77 في المائة؛ البنات 61 في المائة الهدف: البنون 100 في المائة؛ البنات 100 في المائة ➢ 3-2 معدلات إكمال المدرسة الابتدائية: خط الأساس: البنون 72 في المائة؛ البنات 49 في المائة الهدف: البنون 100 في المائة؛ البنات 100 في المائة	**المخاطر** الأزمة المالية العالمية الممتدة تؤثر على الموارد الوصول محدود إلى المجتمعات المحلية المحرومة بسبب انعدام الأمن أو النزاع ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق حدوث كوارث طبيعية **الافتراضات** توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة لتمويل الخدمات العامة الأنشطة تلقى قبولاً اجتماعياً توفر ما يلزم من موارد ومن قدرة على التنفيذ
الحصيلة 4 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: بحلول عام 2015، تحسين الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود لدى الفئات والمجتمعات المحلية الضعيفة في وجه الصدمات	➢ 4-1 السكان المتأثرون بانعدام الأمن الغذائي خط الأساس: 32 في المائة (الدراسة الاستقصائية الشاملة لعام 2009) الهدف: 10.6 في المائة (ورقة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2010)	

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	الافتراضات والمخاطر
الهدف الاستراتيجي 4 للبرنامج- الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين		
الحصيلة 4-1 زيادة تسجيل البنات في المدارس التي تتلقى المساعدة من **البرنامج**	➢ التسجيل: المعدل السنوي للتغير في أعداد البنات المسجلات في المدارس الابتدائية والثانوية التي تتلقى المساعدة من **البرنامج**: الهدف: زيادة بنسبة 6 في المائة في المرحلة الابتدائية و3 في المائة في المرحلة الثانوية ➢ معدلات التسجيل السنوية الإجمالية للتغير في نسب البنات والبنين في سن المدرسة المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية التي تتلقى المساعدة من **البرنامج** الهدف: زيادة بنسبة 6 في المائة في معدل تسجيل البنات في المرحلة الابتدائية و3 في المائة في المرحلة الثانوية	**المخاطر** تغطية التغذية المدرسية لا يرافقها تحسن في نوعية التعليم الأعراف المجتمعية الخاصة بتعليم البنات تؤثر على الاستدامة **الافتراضات** تشييد مرافق كافية لتغطية زيادة تسجيل البنات توفر الدعم لتعليم البنات في جميع الصفوف من جانب المجتمع ورابطات أولياء الأمور/المدرسين زيادة عدد المدرسات
الحصيلة 4-2 زيادة نسبة البنات المتخرجات اللاتي يتخرجن من المدارس الثانوية	➢ عدد ونسبة البنات والبنين الذين يتخرجون من المدارس الثانوية في المدارس التي تتلقى المساعدة من **البرنامج**: الهدف: زيادة بنسبة 3 في المائة في معدل تخرج البنات	
الحصيلة 4-3 خفض التباين بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية التي تتلقى الدعم من **البرنامج**	➢ نسبة البنات إلى البنين في المدارس التي تتلقى الدعم من **البرنامج**	
الناتج 4-1 تقديم الأغذية في الوقت المناسب إلى البنات المستهدفات بكميات كافية للحد من التباين في الحصول على التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية	➢ عدد البنات اللاتي يتلقين مساعدة **البرنامج** الغذائية كنسبة من المخطط له، حسب الفئة العمرية وفئة المدارس ➢ كميات الأغذية الموزعة كنسبة من المخطط له، حسب النوع ➢ عدد المدارس التي تتلقى المساعدة	**الافتراض** توفر السلع الغذائية في الوقت المناسب وبكميات كافية لضمان استمرار توزيع الأغذية طوال فترة المشروع

الملحق الثاني: الإطار المنطقي

النتائج	مؤشرات الأداء	الافتراضات والمخاطر
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية		
الحصيلة 5-2 التقدم المحرز نحو حلول وطنية الملكية لمشكلة الجوع	➢ مؤشر القدرة الوطنية لدى مديرية التغذية المدرسية خط الأساس والهدف سيحددان في 2013 كميات الأغذية الموزعة كنسبة من المخطط له، حسب النوع	
الناتج 5-1 توفير تنمية القدرات لوزارة التربية والتعليم لتحسين نوعية البيانات والتحليل فيما يتعلق بالتعليم	➢ عدد موظفي وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والنواحي في جمع بيانات التعليم وتحليلها ➢ عدد استقصاءات خط الأساس و/أو التحديثات و/أو التقديرات التي أجريت عن الأسباب الرئيسية لانخفاض تسجيل البنات	**الافتراض** توفر الموارد المالية لإجراء المخطط له من التدريب والاستقصاءات والتقديرات

الملحق الثالث

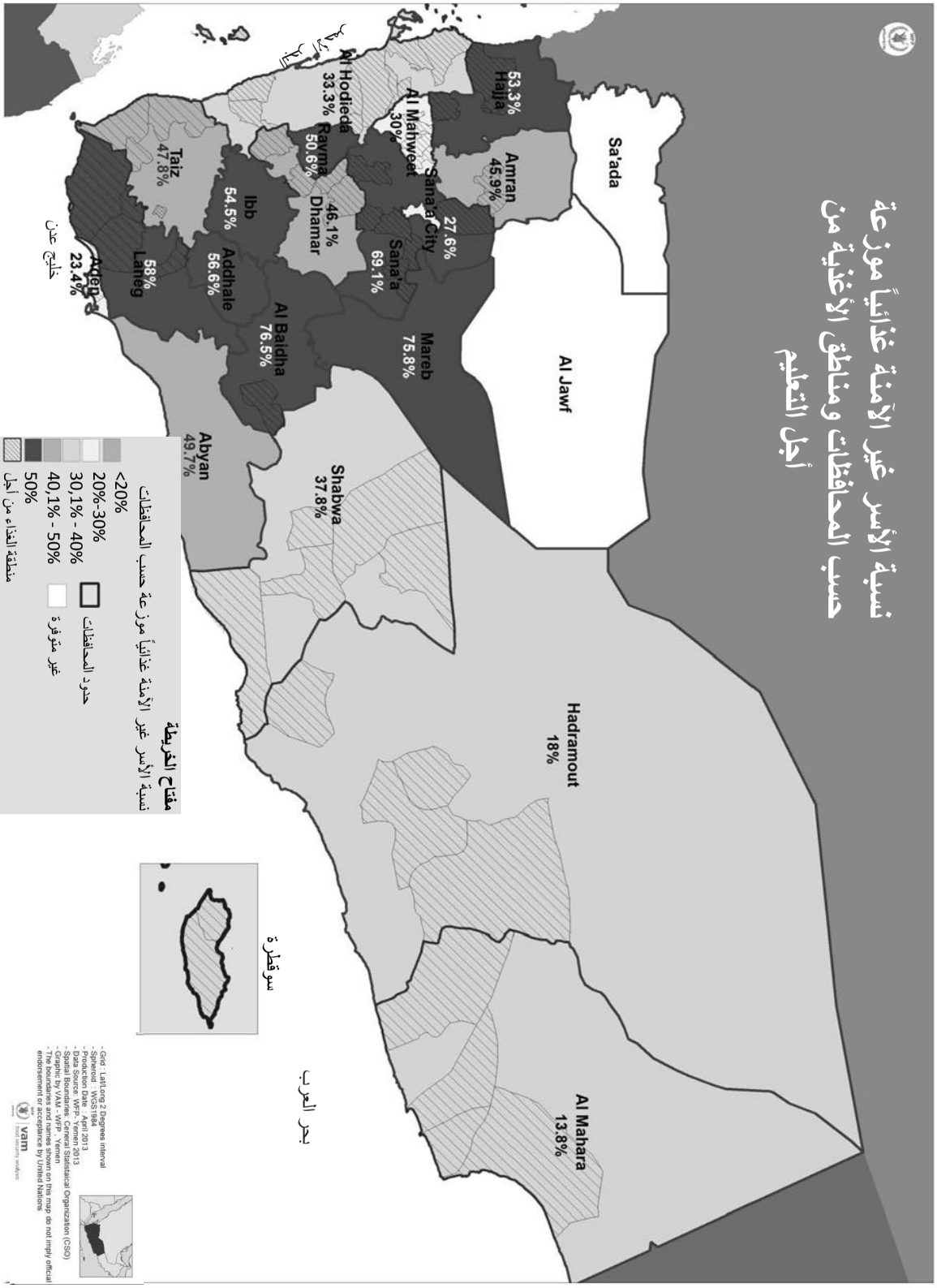

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة.